

نتائج وتوصيات

الندوة ٢٥ للأمم المتحدة والإنتوساي

**العمل أثناء الجائحة وبعدها:
الاعتماد على تجارب وخبرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
من أجل تعزيز مؤسسات فعّالة وإقامة مجتمعات مستدامة**

٢٨ – ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢١



الإنتوساي



الأمم المتحدة

النتائج والتوصيات

أ).....على ضوء الآثار الكبيرة لجائحة كوفيد -١٩ على البيئة المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وطرق عملها الداخلية وأعمالها الرقابية،

ب)..... ومع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى مؤسسات مستقرة ومرنة وخاضعة للمساءلة – كما أكد عليها هدف التنمية المستدامة رقم ١٦ – في أعقاب جائحة كوفيد -١٩،

فلقد كان للمشاركين في الندوة مناقشة مكثفة حول كيفية مساهمة تجارب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أثناء الجائحة في تعزيز مؤسسات فعالة وإقامة المجتمعات المستدامة.

ولقد تناولوا ما يلي بالتفصيل:

- تأثير جائحة كوفيد -١٩ على القدرات التنظيمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وعلى أساليب ومناهج عملها؛
- التجارب والممارسات الحميدة في عمليات التدقيق المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد -١٩ وبخطط التعافي منها؛
- النهج المبتكرة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد -١٩؛
- مرونة أنظمة المساءلة ومرونة المؤسسات في أعقاب جائحة كوفيد -١٩.

ونتيجةً لنقاشاتهم المكثفة، فإن المشاركين في الندوة

١- يؤكدون على اعتراف قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدور المهم للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز كفاءة ومساءلة وفعالية وشفافية الإدارة العامة التي تم تسليط المزيد من الضوء على أهميتها نتيجة للجائحة (القراران A/RES/66/209 و A/RES/69/228)، بما في ذلك ما نص عليه الإعلان السياسي بعنوان "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات و تنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي" (A/S-32/2/Add.1)؛

٢- يقرون بأن الإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة الأعضاء فيها قد تصدت بسرعة للجائحة من خلال تكيف وتعديل طرق عملها والبرامج الرقابية الخاصة بها، مع مراعاة أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة انطلقت من مستويات مختلفة وفقاً للقدرات والكفاءات الخاصة بها؛

٣- يشددون على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تتمتع بالكفاءة والموارد الكافية والاستقلالية على المستوى الوطني من شأنها أن تساعد إلى حد كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة، وبالتالي توفير الأسس الرئيسية للاستجابة السريعة والمناسبة للآزمات المستقبلية؛

٤- يشجعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تكيف وإعادة تقييم نُهجها وأولوياتها الرقابية، ورصد الظروف الخارجية المتغيرة عن كثب؛

- ٥- يؤكدون على المساهمة الأساسية التي تستطيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة القيام بها من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ١٦ عبر تقييم ما إذا كانت الاستجابات الوطنية وخطط وتدبير التعافي فعالة ومستدامة وسليمة؛
- ٦- يشددون على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لا تستطيع إتمام هذه المسؤوليات المهمة كما يجب إلا في حال تمكنت من ممارسة مهامها بصورة مستقلة وبالموارد الكافية وبالنفاذ الجيد إلى المعلومات والبيانات الضرورية؛
- ٧- يشجعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على البناء على تجاربها الخاصة في الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة واعتماد طرق عمل جديدة أكثر مرونة، والاستمرار في إدخال أدوات وتكنولوجيات جديدة في عملها المستقبلي، حيث إن الاستفادة من التكنولوجيا بهذه الطريقة قد تسمح بالرصد المبكر، وعند الاقتضاء، بالاستشراف الأفضل المرتكز على عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؛
- ٨- يشجعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على إيجاد توازن بين عمليات التدقيق عن بعد وعمليات التدقيق الميدانية، مع مراعاة أهمية إمكانية التحقق من المعلومات والبيانات؛
- ٩- يؤكدون على ضرورة وضع آليات للشفافية والمساءلة باكراً بهدف الاستعداد للتصدي للأزمات المستقبلية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والانصاف؛
- ١٠- يشجعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، عند الاقتضاء، على استكشاف آليات لزيادة التواصل مع المواطنين وتعزيز مشاركتهم، مما قد يؤدي إلى تحسين كفاءة أعمال التدقيق الخاصة بها؛
- ١١- يشددون على أهمية تقييم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للاستخدام السليم للأموال العامة فيما يتعلق بتدابير الاستجابة لجائحة كوفيد - ١٩ والتعافي منها، مما سيسفر عن مفعول وقائي ضد سوء الإدارة والفساد، وسيؤدي بالتالي إلى بناء ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية؛
- ١٢- يشددون على ضرورة تأمين الحكومات للتواصل الواضح والمتسق مع أصحاب المصالح وعامة الجمهور في حالات الطوارئ الوطنية؛
- ١٣- يشددون كذلك على ضرورة إعداد الحكومات الوطنية لخطط طوارئ وضمانها قابلية التشغيل المتبادل للبيانات من أجل مواجهة حالات الطوارئ وتمكين السلطات الوطنية من التفاعل بكفاءة وفعالية؛
- ١٤- يوصون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالاستمرار في إعطاء الأولوية ضمن عملها الرقابي لقطاعات تضررت بشكل خاص بسبب الجائحة على غرار قطاع الصحة أو الرعاية الاجتماعية؛
- ١٥- يؤيدون تأسيس مجموعة عمل تابعة للإنتوساي حول الرعاية الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية كما ورد في توصيات اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة؛
- ١٦- يوصون الإنتوساي ومنظماتها الإقليمية والأجهزة الرقابية الأعضاء فيها باستكشاف المزيد من الفرص لتقاسم المعرفة وأفضل الممارسات المتعلقة بآثار الجائحة والتصدي لها، ويأخذون الاستخدام الأمثل للمنصات بعين الاعتبار لتحقيق هذا الغرض؛
- ١٧- يؤكدون على أهمية الاستمرار في التعاون الناجح بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأمم المتحدة وكذلك الشركاء الخارجيين، في جملة أمور، من خلال تبادل الخبرات والدروس المستفادة من أجل وضع الاستراتيجيات والحلول المشتركة للتصدي للأزمات المستقبلية ولخطط وتدبير التعافي؛

١٨- يشجعون الإنتوساي والأجهزة الرقابية الأعضاء فيها على الاستمرار في تقاسم خبراتها في ضمان الرقابة والمساءلة للتصدي للجائحة وخطط وتدابير التعافي، وتنفيذ توصيات اللجنة الاشرافية على القضايا الناشئة، والبناء على تقرير الدروس المستفادة الصادر عن لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية وأيضا على نتائج المبادرات الأخرى التي أطلقتها الأجهزة الرقابية أثناء الجائحة؛

١٩- يسلطون الضوء على أهمية بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، على سبيل المثال من خلال تطوير برامج تعليمية عبر الإنترنت وتوفيرها لجميع الأجهزة العليا للرقابة ومشاركة الشركاء الخارجيين؛

٢٠- يعتبرون أنه من الضروري والمهم أكثر من أي وقت مضى المساهمة في "عدم ترك أحد خلف الركب" في أعقاب الجائحة التي فاقمت حالات اللامساواة الاجتماعية في عدة قطاعات حيوية وكان لها آثار غير متناسبة على الفئات الأكثر ضعفاً؛

٢١- يوصون بأن تستمر الإنتوساي والأجهزة الرقابية الأعضاء في المشاركة في متابعة ومراجعة خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ودراسة أثر الجائحة على عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم الجهود لإعادة البناء بشكل أفضل.